

سياسات طرفي الانقسام الخاصة بإدارة قطاع غزة وأثرها على نزاهة الحكم والفساد السياسي

هل عززت نزاهة الحكم أم شرّعت الفساد السياسي وعمّقت الانقسام؟

- من ضمن نتائج نكبة الشعب الفلسطيني عام 1948 وتفتت وحدته، فصل قطاع غزة عن الضفة الغربية إضافة إلى توزيع مئات آلاف اللاجئين في أماكن الشتات.
- أدت أسباب موضوعية وذاتية عبر السنوات التي تلت النكبة إلى وجود تمايز اقتصادي واجتماعي وقانوني بين مجتمعي الضفة الغربية وقطاع غزة.
- أدى العدوان الإسرائيلي عام 1967 إلى احتلال بقية الأرض الفلسطينية وأعاد فرص التواصل بين مواطني القطاع ومواطني الضفة الغربية تحت إدارة الحكومة العسكرية الإسرائيلية.
- تبنت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة سياسات عامة مختلفة ومتنوعة بشأن تسوية ومصير الصراع بشكل عام والموقف من مستقبل القطاع بشكل خاص، عبّرت غالبيتها عن الرغبة بالانفصال عنه والخلاص منه لأسباب متعددة وفي مقدمتها الواقع الديموغرافي وتأثيره على مستقبل الصراع (نتيجة للكثافة السكانية المرتفعة، حيث وصل عدد سكان القطاع حالياً إلى 2 مليون نسمة غالبيتهم لاجئون).
- تمّ رفض جميع العروض الإسرائيلية للتسويات السياسية التي تعبّر عن استعدادها للانسحاب من قطاع غزة فلسطينياً ومصرياً.
- تبنّى رئيس الوزراء الإسرائيلي أرئيل شارون عام 2005 خطة فكّ الارتباط أحادي الجانب بعد أن تخلى عن سياسة (دولة للفلسطينيين في الأردن إلى دولة في غزة)، وقام بتنفيذ هذه السياسة بالخروج من قطاع غزة وتفكيك المستوطنات ونقل المستوطنين إلى يافا واللد.
- لم تبلور منظمة التحرير أو السلطة الفلسطينية أيّ سياسة خاصة لإدارة القطاع بعد انسحاب الجيش الإسرائيلي منه، حيث أصبح القطاع عملياً ساحة للصراع على السلطة بين حركتي حماس وفتح.

أولاً: سياسة وآلية الوصول للسلطة

تبنّت حركة حماس سياسة الحسم العسكري (القوة) عام 2007 للاستيلاء على مراكز الحكم في قطاع غزة على إثر الصراع على السلطة الذي احتدم بعد نتائج انتخابات عام 2006، حيث تركّزت حملتها على التشكيك في نزاهة المسؤولين العامّين في السلطة وكانت أبرز العوامل التي رجّحت كفة مرشحها، ناهيك عن ظاهرة التصويت الاحتجاجي لعددٍ واسع من المواطنين على فساد بعض رموز الطبقة السياسية للسلطة، إذ بررت الحركة سياسة الحسم العسكري بأنّها أُجبرت على ذلك بسبب عدم تمكينها من الحكم.

- بعد حسم الصراع لصالحها، تابعت حركة حماس سياسة استكمال السيطرة على المواقع القيادية للمؤسسات المدنية بتعيين أشخاص موالين للحركة (محبوبة ومحابة) وإنشاء مؤسسات أمنية جديدة من عناصر الحركة مستفيدة من قرارات السلطة الوطنية في الضفة التي طالبت الموظفين العامّين بالإضراب عن العمل.

- تبنّت السلطة القائمة في القطاع سياسة تعيين رؤساء البلديات بديلاً عن الانتخابات وذلك للتحكم في إدارة هذه المواقع الهامة من خلال تعيين الموالين لها.

ثانياً: سياسات إنهاء الانقسام

مارست حركة حماس سلطتها بالاستناد والادّعاء بالشرعية لإدارة حكمها لقطاع غزة كونها تمتّعت بأغلبية في المجلس التشريعي، وعملت على إدارة المفاوضات لإنهاء الانقسام بربط إعادة تشكيل السلطة الموحّدة بالمشاركة في التمثيل في إطار منظمة التحرير الفلسطينية وفي حكومة مشتركة للسلطة، وأبقت قطاع غزة رهينة مقابل الحصول على هذا الاستحقاق كشرط لإنهاء الانقسام.

ثالثاً: سياسات تتعلق بالموقف السياسي والأيدولوجي لإدارة القطاع

- مشروع دولة إسلامية: مع اندلاع حالة الربيع العربي عام 2010 تمّ تشجيع حماس لتبني سياسة بناء نموذج لدولة إسلامية بتشجيع من الإخوان المسلمين العرب (سياسة لأسلمة الدولة) وبدعم من الجناح العقائدي للحركة، وفشلت التجربة بسبب عدم وضوح الرؤية والمشروع النهضوي للدولة الحديثة وشروطها والاحتياجات المباشرة للمواطنين خاصة بعد فشل تجربة الإخوان في مصر، ولضمان استمرار السيطرة على الحكم اضطرت الحركة إلى عدم إجراء الانتخابات بشكل أدى إلى نشوء كيان مشوه مكّون من شبه حكومة وشبه مجلس تشريعي وسلطة قضاء ضعيف، إلى جانب ذوبان شعار "لا دولة بدون غزة ولا دولة في غزة".

- مشروع ساحة مقاومة: مارست الحركة سياسة اعتبار القطاع طرفاً في محور الممانعة وساحة صدام مركزي مع الاحتلال، الأمر الذي أدى إلى تصعيد الهجمات والاجتياحات الإسرائيلية للقطاع والاعتقالات لقيادات حركة حماس والجهاد الإسلامي خاصة بعد أسر الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط، حيث تعرّض القطاع وأهله إلى حروب إسرائيلية متعددة أرهقت غالبية المواطنين ودمرت البنية التحتية للخدمات.
- نتيجة لكل ذلك ترتب على حركة حماس تبني سياسة التهدئة والهدنة مقابل تأمين الاحتياجات الضرورية لإدارة الحكم في القطاع (الاستقرار المجتمعي).

رابعاً: سياسات إدارية ومالية

اضطرت السلطة في غزة لتعزيز سيطرتها من خلال تبني سياسة إدارية مركزية لشغل المواقع الإدارية الهامة، حيث مارست سياسة تدوير مواقع المسؤولين عن مراكز الحكم والإدارة الذين كان جُلهم من مؤيدي الحركة، وعززت الإمساك بالسلطات العامة الرئيسية وإخضاع قراراتها لمصلحة سيطرة الحكومة المركزية على الواقع الصعب في القطاع، حيث قامت في كثير من الأحيان بإصدار تشريعات خاصة كفرض رسوم أو ضرائب لتأمين مصادر تمويل لإدارتها ونفقاتها دون الالتزام بسياسة شفافة لإدارة الموازنة والموارد العامة.

أدت هذه السياسات إلى تراجع نزاهة الحكم، وتعزيز الانقسام وانفصال القطاع، وتبني سياسة إدارية ومالية وقانونية لتطبيقها على القطاع وفقاً لمصالح حزبية على حساب المصلحة العامة. صحيح أن تبني هذه السياسة تم لصالح سيطرة الحركة بشكل عام ولكنها أسست لبيئة تتيح المجال للتعصب والاستفادة الشخصية لمصالح خاصة على حساب المصلحة العامة.

سياسة السلطة الوطنية الفلسطينية في الضفة تجاه قطاع غزة

أولاً: السياسات الإدارية:

- لم يتم إجراء مراجعة سياسية ومؤسسية في إطار حكومة السلطة الوطنية لبلورة سياسة وطنية خاصة لإدارة قطاع غزة بعد انسحاب الجيش الإسرائيلي كسلطة احتلال، حيث تمّ التعامل معه إدارياً وتنموياً ووطنياً وقانونياً من ناحية شكلية مثل المناطق والمدن الأخرى وكأنّ أيّ تغيير واقعي لم يحصل في قطاع غزة بعد الانسحاب الإسرائيلي وتفكيك المستوطنات.
- مع بداية انقسام السلطة تبنت الحكومة في الضفة سياسة عامة تقوم على محاصرة السلطة القائمة في غزة والتحريض عليها ووضع العراقيل أمامها، مثل دعم إضراب الموظفين ودعم المؤيدين للشرعية التي يمثلها الرئيس أبو مازن ومعاقبة المتعاونين مع سلطة حماس.
- عدم تبني سياسة إدارية شاملة وموحدة لإدارة جميع القطاعات، إذ تمّ تبني سياسة متشددة لاحتكار قيام السلطة بالدور الرئيسي فيما يخص الإشراف على مساعدات المانحين لإعادة الإعمار في غزة ومنح جوازات السفر لأهل القطاع، في المقابل جرى تقاسم إداري (سياسة مرنة بالتعاون مع سلطة حماس) لبعض القطاعات مثل امتحان التوجيهي، ومعاملات الحج، وبرنامج المساعدات الاجتماعية النقدية، ومكافحة الفقر، والعمل في "إسرائيل".

ثانياً: السياسات المالية:

- تبني سياسة مالية عقابية غير معلنة ولكنها ممارسة، يقوم جوهرها على التعامل مع القطاع باعتباره إقليمياً متمرداً حيث تمّ تقليص الدعم المالي واللوجستي والفني بالتدريج، وتعمقت هذه الإجراءات مترافقة مع تفاقم أزمة العجز المالي للسلطة التي وصلت أحياناً إلى درجة النظر للقطاع باعتباره عبئاً مالياً.

ثالثاً: سياسياً:

- التخطيط لسياسات إصلاح مالي وإداري مقدّمة للدول المانحة لا تعكس سياسة التعامل مع توحيد المؤسسات الفلسطينية القائمة في الضفة والقطاع باعتبارها جزءاً أساسياً في الأهداف.
- تشكيل مجلس قضاء غير موحد بين الضفة والقطاع وإصدار عدد من التشريعات (قرارات بقوانين) لتطبيقها في الضفة فقط.
- تبني سياسة تأجيل الانتخابات العامة (التشريعية والرئاسية) لمصالح حزبية وليس للمصلحة العامة بعد أن تمّ الاتفاق على إجرائها بمشاركة حركة حماس، وتأجيل المصالحة وإنهاء الانقسام تحت مبرر أنّ سلطة حماس تعيق عودة مفاوضات العملية السياسية بسبب عدم قبول شروط اللجنة الرباعية (الاعتراف

بإسرائيل، والالتزام بالاتفاقيات الموقعة وبقرارات الشرعية الدولية). ووفقاً لاستطلاعات الرأي، فإن إجراء الانتخابات ليس في مصلحة الحزب الحاكم.

رابعاً: السياسات الممارسة:

- النتيجة: تراجع نزاهة الحكم للنظام السياسي (في الضفة وفي القطاع) وتعزيز الانقسام، حيث أدى شعار "لا دولة بدون القطاع ولا دولة في القطاع" إلى نشوء دولة هزيلة ومشوهة وضعيفة في قطاع غزة وسلطة ضعيفة وهشة في الضفة.
- نشوء بيئة عمل للنظام السياسي تستند إلى مركزية مفرطة في الحكم وبإلغاء نظام الفصل بين السلطات، حيث تمارس سلطة مركزية الحكم دون سلطة تشريعية منتخبة ودون رقابة قضائية مستقلة، الأمر الذي أتاح الفرصة لعدد من مراكز النفوذ والمقربين الموالين للحصول على امتيازات خاصة على حساب المصلحة العامة دون محاسبة.